

البنك المركزي العراقي  
المديرية العامة للإحصاء والابحاث  
قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية

بحث بعنوان :

# الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق

اعداد : سحر قاسم محمد  
باحث اقتصادي أقدم

كانون الاول 2011

## المحتويات

### - المقدمة

#### -المبحث الاول : مراحل نمو الاقتصاد العراقي :

أ-المرحلة الاولى 1970- 1980

ب-المرحلة الثانية 1981- 1990

ج-المرحلة الثالثة 1991-2000

د-المرحلة الرابعة 2001- 2010

#### المبحث الثاني: تمويل التنمية في العراق :

أ- دور القطاع النفطي في تمويل التنمية

ب-الطلب العالمي على النفط والبحث عن البدائل

#### المبحث الثالث :آلية الانتقال نحو اقتصاد السوق من خلال :

أ- إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي ( تنويع الاقتصاد )

ب-دور القطاع الخاص في ظل اقتصاد السوق

ج-اثر الاستثمار الاجنبي والمحلي على عملية التنمية في العراق

### الاستنتاجات والتوصيات

## المقدمة

لم يشهد العراق أية عملية تنمية قبل عام 1950 فقد كان الاقتصاد العراقي يعتمد على الزراعة وأخذت الدولة على عاتقها مسيرة البناء التي اقتصرت على ذلك القطاع، أما القطاعات الأخرى فقد كانت هامشية وذلك يعود إلى عدم وفرة رؤوس الأموال اللازمة للقيام بعملية التنمية، وبعد اكتشاف النفط وزيادة إيراداته خصصت الدولة كافة إيراداتها من النفط لتمويل عملية التنمية وعليه فقد اتسم الاقتصاد العراقي بسمات الاقتصادات النفطية (باعتباره بلد نفطي بلغ الاحتياطي المؤكد منه 112 مليار برميل) والتي تتمثل بكونه : ا- اقتصاد أحادي الجانب يكون فيه النشاط النفطي هو العامل الرئيسي في تنشيط الاقتصاد وهو مصدر النمو الاقتصادي ( تمويل النشاط الحكومي وموازنة الدولة ) . ب - يمتلك هيكل إنتاجي ضعيف ( غير متنوع ) يسيطر في تكوينه عدد قليل من السلع وعليه فقد ظلت عوائد النفط المصدر الرئيس بل والوحيد لتمويل برامج التنمية والإنفاق الاستثماري الحكومي طوال العقود الخمسة اللاحقة لمنتصف القرن الماضي والعقد اللاحق من القرن الحادي والعشرين، وعليه فقد أصبح الاقتصاد العراقي أكثر عرضة للصدمات الخارجية الناجمة عن التذبذبات الحاصلة في أسعار النفط عالمياً ج- المعاناة من الاختلالات الهيكلية بسبب مصادرة القرار الاقتصادي على حساب القرار السياسي على الرغم مما يمتلكه العراق من ثروات وموارد مادية وبشرية . د - السياسات الاقتصادية المركزية مما جعل النشاط الاقتصادي مرهوناً بالفعاليات الحكومية والتي لم تستطع الارتقاء بمستوى النشاط الاقتصادي مع ضعف دور القطاع الخاص في الساحة الاقتصادية، الأمر الذي انعكس في عدم تحقق التوازن الاقتصادي . هـ - التدني الواضح في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من خارج القطاع النفطي . لقد تسبب فشل السياسات الاقتصادية السابقة إلى فشل مباشر في نهوض البنية التحتية للبلاد خلال السنوات السابقة والى تدني معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي وعليه فإن الاقتصاد العراقي اليوم يواجه تحديات ملحة تملئها عليه التطورات المتلاحقة في الاقتصاد العالمي بعد ان ادركت معظم دول العالم ضرورة الاصلاح الاقتصادي واعادة هيكلة الاقتصاد القومي وافساح المجال للنشاط الخاص لكي يتولى ادارة النشاط الاقتصادي، اي تبني (فلسفة التحول الى اقتصاد السوق) بعد ان اثبت نظام التخطيط والادارة المركزية اخفاقه في تحقيق الاهداف التي انيطت به ، ولعل من اهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي هي :انخفاض معدل النمو من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ، انهيار البنية التحتية ، تدهور القطاع الصناعي والزراعي وانحسار دور القطاع الخاص ،ارتفاع معدل البطالة ،الفساد المالي والاداري وخروج رؤوس الاموال الى الخارج .

## المبحث الاول :

### مراحل نمو الاقتصاد العراقي :-

ان تقييم فرص النمو والتنمية المستدامة في العراق واخفاقاتها منذ اكثر من ثلاثة عقود يتطلب الوقوف على اساس المشكلة التنموية في البلد والاسس والمقومات الفعلية التي يقف عليها مسار البناء المادي والبشري ومستوى تقدمهما ونموهما الحقيقي في البلاد ، ان حالة التدني في معدلات النمو في الناتج الاجمالي الحقيقي من خارج القطاع النفطي وعلى نحو بات يتناسب وتدني انتاجية الاستثمارات في القطاع الحكومي ، فلا يزال النشاط الاستثماري الحكومي لقطاعات الدولة الاقتصادية يهيمن على نسبة كبيرة من اجمالي الاستثمارات الكلية فضلا عن هيمنته على محاور ونشاطات التنمية في البلاد ، كما ان معدلات النمو التي شهدها الاقتصاد العراقي ارتبطت بوفرة عوائد النفط دون ان تنعكس هذه المعدلات في تغيرات ايجابية في بنية الاقتصاد العراقي .

### المرحلة الأولى 1970-1980 :

تمكن العراق خلال عقد السبعينات من القرن الماضي من تحقيق معدلات نمو عالية نتيجة للاستثمارات الكبيرة التي حققت انجازات ملحوظة في مجالات البنى التحتية وتطوير العديد من الأنشطة الإنتاجية الصناعية منها والزراعية إضافة إلى قطاع الخدمات وخاصة في الصحة والتعليم والإسكان وقد ارتبطت تلك الاستثمارات بما يسمى بالفورة النفطية نتيجة لتصحيح أسعار النفط وما تحقق من نمو سريع وكبير في عائدات الصادرات النفطية التي كانت المحرك الأساسي للنمو خلال تلك السنوات الأمر الذي اثر وعلى نطاق واسع نسبيا على القطاع الزراعي حيث انتقلت الأيدي العاملة فيه إلى القطاعات الأخرى وعلى نطاق واسع نسبيا ونتيجة لعجز العرض المحلي من القوى العاملة خلال تلك المرحلة فقد أصبح العراق واحد من الأقطار المستقبلية لليد العاملة العربية .

سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال هذه الفترة ارتفاعا في معدل نموه بنسبة (12.1%) فقد ارتفع من (6197.2) مليون دينار عام 1970 ليصل إلى (19416.6) مليون دينار عام 1980 ، وارتبط ذلك بوفرة عوائد النفط حيث ارتفعت أسعار النفط عالميا من (1.3) دولار للبرميل عام 1970 إلى (11.26) دولار للبرميل عام 1974 (نتيجة لاندلاع حرب عام 1973 مع إسرائيل ) وارتفعت قيمة النفط الخام المصدر بعد استكمال عمليات تأميم النفط لتصل إلى (12107.8) مليون دولار عام 1978 والى (26245.5) مليون دولار عام 1980. ويلاحظ من الجدول رقم (1) ان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باستثناء القطاع النفطي قد بلغ (4304.4) مليون دينار عام 1970 ارتفع إلى (15578.9) مليون دينار عام 1980 أي بمعدل نمو (13.7%) وإذا أخذنا معدل النمو السكاني البالغ (3.4%) بنظر الاعتبار وحصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والبالغة (8.5%) لذات الفترة فأن ذلك يعكس المستوى المعاشي الجيد للمواطنين ابان تلك الفترة .

وبلغت نسبة تكوين راس المال الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي عام 1970 باسعار (1988) (14.5%) لتصل الى (35.9%) عام 1980.

## المرحلة الثانية 1980 – 1990 :

تراجع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال هذه الفترة ليبلغ (4.7%) وذلك يعود إلى توقف صادرات النفط ولفترات متعددة نتيجة لدخول العراق الحرب مع إيران ، إذ انخفضت قيمة النفط الخام المصدر من (26245.5) مليون دولار عام 1980 إلى (9009.3) مليون دولار عام 1984 ، لتبلغ (9932.6) مليون دولار عام 1990 ، إما خطة التنمية الاقتصادية للفترة (1981-1985) فقد حققت معدل نمو سالب بلغ (15.7%-) بسبب استنزاف الموارد لصالح الحرب وتراجع عدد المشتغلين في القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة مما دفع بالدولة إلى استيراد المشروعات الكثيفة رأس المال إضافة إلى استخدام العمالة العربية ، الأمر الذي شكل عبئا على ميزان المدفوعات ، فيما بلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باستثناء القطاع النفطي عام 1980 (15578.9) مليون دينار لينخفض إلى (14273.7) مليون دينار عام 1990 ، أي بنسبة انخفاض (0.9%-) ، فيما بلغ معدل نمو السكان خلال هذه الفترة (3.1%) وهي أعلى من معدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والبالغة (1.4%) ، وهذا يعكس حالة التدهور الاقتصادي التي يعيشها البلد .

فيما تراجعت نسبة تكوين رأس المال الثابت بأسعار 1988 إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 1990 إلى (12.1%) قياساً بـ (35.9%) عام 1980.

---

\*كاظم ، كامل علاوي ، دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد العراقي ، الانترنت

## المرحلة الثالثة 1990—2000:

لقد تأثر الاقتصاد العراقي خلال هذه المرحلة جراء العقوبات التي فرضت عليه ولأكثر من عقد من الزمن والذي كان من نتائجه تدهور القطاع الحقيقي وانخفاض معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات دون مستوى معدل نمو السكان السنوي وانتهجت الدولة منهجا جديدا وذلك بإصدار التشريعات والقوانين التي تسهل الاستثمار العربي وقدمت حوافز للقطاع الخاص وسمحت بالاستيراد دون تحويل خارجي وقامت بتسريح أعداد كبيرة من موظفي الدولة وأطلقت الأسعار لعدد كبير من السلع ، الأمر الذي انعكس في ارتفاع الأسعار وتدهور القوة الشرائية للمواطنين وانخفاض مستواهم المعاشي فقد ارتفعت معدلات التضخم وتدهورت قيمة العملة على نحو لم يشهده العراق منذ تأسيس دولته ، فيما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من (30672.9) مليون دينار عام 1990 إلى (42506.4) مليون دينار عام 2000 ، أي بنسبة نمو (3.3%) ، و نتيجة لغزو العراق للكويت فقد انقطع أهم مصدر من مصادر تمويل التنمية خلال هذه الفترة نتيجة لتراجع صادرات النفط الخام على اثر فرض الحصار الاقتصادي وكانت خسارة العراق كبيرة آنذاك ، فقد بلغت قيمة النفط الخام المصدر عام 1991 (276.3) مليون دولار ، إلا انه بعد توقيع مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء والدواء) عام 1996 ، ارتفعت قيمة النفط الخام المصدر إلى (4609.3) مليون دولار عام 1997 ، فيما سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

ارتفاعاً ملحوظاً بعد عام 1997 جدول رقم ( 1 ) وذلك لانعاش القطاعات غير النفطية . فيما بلغ الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي باستثناء القطاع النفطي (14273.7) مليون دينار عام 1990 ليصل الى (16606.2) مليون دينار عام 2000 ، اي بمعدل نمو (1.5%) فيما بلغ معدل نمو السكان خلال هذه الفترة ( 3% ) وتراجع معدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الحقيقي الى (0.6%) .

وبلغت نسبة تكوين راس المال الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي لعام 2000 (6.6%) باسعار 1988 مقابل (12.1%) عام 1990.  
المرحلة الرابعة 2010-2000 :

سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة المذكورة أعلاه ارتفاعاً بنسبة ( 3.7% ) وشهدت الفترة بعد عام 2003 - 2006 مستويات متدنية بالنسبة لمقاييس المؤشرات الاقتصادية الكلية كالبطالة التي بلغت (18.0%) عام 2005، فيما سجلت مانسبته (17.5%) عام 2007 ، لتتراجع لتسجل ما نسبته (15.3%) عام 2008 واقتصر النشاط الاقتصادي على القطاعات التوزيعية والاستهلاكية دون الانتاجية فيما طرأ بعض التحسن عام 2005 في إعادة تشغيل المرافق الخدمية والسلعية العامة في مجالات الماء والكهرباء والاتصالات لم تلبث إن تراجعت الى الحدود الدنيا في تغطية الاحتياجات المحلية وبلغت أوطاً مستوياتها طوال عام 2006 فيما بلغ معدل التضخم أعلى مستوى له في عامي 2006 و2007 ليسجل مانسبته ( 53.2% ) و(30.8%) على التوالي وذلك نتيجة لتدهور الوضع الأمني والى الاختلال الهيكلي فيما بين القطاعات الاقتصادية (انعدام التوازن ) واتساع الفجوة بين المعروض النقدي والناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت نسبة السيولة المحلية الى الناتج المحلي الاجمالي (24.2%) عام 2007 ، إلا إن السلطة النقدية تمكنت من تحقيق هدفها في خفض معدل التضخم الأساس (core inflation) من (31.7%) عام 2006 إلى (2.9%) عام 2010 والدخول في عصر المرتبة العشرية الواحدة ، كما ارتفع مستوى بعض الخدمات خلال السنوات الأخيرة من هذه المرحلة ، فيما بلغ الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي عدا القطاع النفطي ( 16606.2 ) مليون دينار عام 2000 مقابل ( 37019.4 ) مليون دينار عام 2010، اي بنسبة ارتفاع (8.3%). اما قيمة قيمة النفط الخام المصدر فقد سجلت مامقداره (52202) مليون دولار عام 2010 وبلغت نسبة نمو السكان خلال هذه الفترة ( 3%) وبلغ معدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ( 0.6% ) ، فيما بلغت نسبة الفقر (23%) (حيث تم احتساب هذه النسبة بصورة رسمية للمرة الاولى عام 2007).

وبلغت نسبة تكوين راس المال الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي لعام 2009 (22.4%) باسعار 1988 مقابل (6.1%) عام 1990 . \*وانخفض اجمالي تكوين راس المال الثابت والذي يعبر عن حجم الاستثمار السنوي لعام 2009 بنسبة (31.2%) مقارنة بسنة 2008 وذلك بسبب الآثار السلبية لازمة الاقتصادية العالمية والتي انعكست على حجم الايرادات المتاحة للموازنة العامة للدولة بشقيها الجاري والاستثماري . وحقق قطاع النفط في عام 2010 زيادة طفيفة في الانتاج بنسبة (0.9%) مقارنة بعام 2009 حيث ارتفعت كميات الانتاج من (852.7) مليون برميل عام 2009 الى (860.7) مليون برميل

عام 2010 في حين سجلت الصادرات النفطية انخفاضا بنسبة (0.8%) عن سنة 2009 وذلك نتيجة لارتفاع كمية النفط المجهز للمصافي والذي بلغت نسبة الزيادة فيه (17.3%) عام 2010.

\*وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقرير عن مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق (2007-2010)، تشرين الثاني 2011، ص3

### جدول رقم (1)

مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي في العراق

عدد سكان العراق ( بالالف )	اجمالي تكوين راس المال الثابت بالاسعار الثابتة ( مليون دينار ) 100=1988	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بالاسعار الثابتة ( دينار )	الناتج المحلي بالاسعار الثابتة عدا القطاع النفطي ( مليون دينار ) 100=1988	الناتج المحلي بالاسعار الثابتة ( مليون دينار ) 100=1988	المؤشرات
9440	899,8	638,3	4304,4	6197,2	1970
13228	6974	1438,8	15578,9	19416,6	1980
17890	3700	1660,8	14273,7	30672,9	1990
24086	2820,9	1758,6	16606,2	42506,4	2000
*32438	12653,7	1869,2	37019,4	60632,6	2010

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات  
تقديري \*

جدول رقم (2)

معدلات النمو لاهم المؤشرات الاقتصادية في العراق

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بالاسعار الثابتة (دينار)	عدد سكان العراق (بالالف)	الناتج المحلي بالاسعار الثابتة عدا القطاع النفطي 100=1988 (مليون دينار)	الناتج المحلي بالاسعار الثابتة 100=1988 (مليون دينار)	التفاصيل
8,5	3,4	13,7	12,1	1980-1970 %
1,4	3,1	-0,9	4,7	1990-1980 %
0,6	3	1,5	3,3	2000-1990 %
0,6	3	8,3	3,7	2010-2000 %

ملاحظة : معدلات النمو من اعداد الباحثة



جدول رقم (3)  
قيمة النفط الخام المصدر لبعض السنوات في العراق

السنوات	قيمة النفط الخام المصدر (مليون دينار)
1980	26245,5
1990	9932,6
1994	292,1
1995	350,2
1996	658,7
2000	18154,7
2004	17664,5
2005	23399,3
2006	305071
2007	39775,5
2008	59539
2009	41329,9
2010	52202

المصدر : وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات

## المبحث الثاني: تمويل التنمية في العراق أ- دور القطاع النفطي في تمويل التنمية

يعد النفط اهم مصدر من مصادر الطاقة ويوفر اليوم نحو 40% من احتياجات العالم ، الا انه محاط بالعديد من المخاطر اهمها :

تأمين الامدادات اللازمة للعالم منه ، مخاطر تنويع مصادر الطاقة ، المخاطر السياسية والمخاطر الكامنة في الصراع بين القوى الكبرى في العالم على مصادر الانتاج الرئيسية للنفط والاهم من ذلك كله مخاطر نفاد الاحتياطات العالمية من النفط بفعل ارتفاع مستويات الاستهلاك العالمي والذي يتجاوز حاليا معدلات نمو الاحتياطات المتاحة عالميا من النفط .

ان الجدل السائد حول النفط تزداد حدته اليوم بسبب :

- ان النفط قد تحول حاليا الى سلعة تجارية عالمية يتاجر فيها العالم الى احد الاصول المالية مثل الاسهم او العملات التي تشكل احد مكونات المحفظة الاستثمارية التي يضارب عليها العالم وان هذا التحول يؤدي الى تعرض النفط الى تقلبات حادة في الاسعار نتيجة للمضاربة على اسعاره .

- ان التغير المناخي المصاحب لاستخدام النفط باعتباره من المصادر الاحفورية شديدة الاضرار بالشروط البيئية لكوكب الارض وبالتالي فان سعي العالم للسيطرة على الانبعاثات الكربونية سوف يشكل ركنا مهما في سيناريوهات مستقبل النفط كأحد مصادر توليد الطاقة في المستقبل .

ولعل السيناريو الاكثر قبولا والذي سيعتمده العالم حاليا يكمن في التركيز على ابتكار وتطوير تقنيات انتاج بدائل جديدة للنفط او لاستخداماته، بل ان التحدي الحقيقي الذي يواجهه العالم حاليا لا يكمن في مجرد ايجاد بدائل للنفط توفر مصادر بديلة للطاقة بقدر ما هو في ايجاد بدائل قادرة على المنافسة من الناحية الاقتصادية مع النفط ، فضلا عن تمتع تلك البدائل ايضا بالملئمة مع احتياجات العالم والوثوق في اعتمادية تدفقاتها على نطاق واسع بحيث تتماشى مع الخصائص العامة لما هو مطلوب كمصدر طاقة بديل للعالم .

ظل القطاع النفطي في العراق هو المهيمن والمساهم الاكبر في الناتج المحلي الاجمالي طوال الخمسة عقود الماضية من القرن العشرين والعقد اللاحق من القرن الحادي والعشرين بحيث بقيت طاقة العراق الانتاجية من النفط هي المحدد الوحيد للحصول على الموارد فالعراق لم يستغل الموارد المتأتية من النفط لأغراض تطوير القطاعات غير النفطية من خلال :  
القطاع الزراعي ،توسيع القاعدة الصناعية ،رفع المستوى المعاشي للسكان ،التوسع في عمليات البناء وتطوير القطاع السياحي .

فدخول العراق في حروب مستمرة خلال الفترة الماضية حال دون تحقيق الهدف الاساسي من استغلال عائدات النفط \*في توليد النمو في القطاع غير النفطي وعلى نحو لا يرتبط مباشرة بعوائد النفط وبالتالي جعل الاقتصاد اكثر قوة ومرونة في مواجهة الصدمات الخارجية ،\*\* (فالسوق النفطية المعروفة بتقلباتها نتيجة التذبذب في الاسعار بين الحين والآخر تجعل من عملية التخطيط في هذا القطاع عملية صعبة ، لذلك يجب اعطاء دور للقطاعات الاخرى

كالزراعة والصناعة وبالشكل الذي يجعل تأثير الهزات على الاقتصاد اقل حدة من التي يحدثها قطاع النفط على الاقتصاد العراقي ، اضافة الى ان قطاع النفط يعد من القطاعات قليلة الامتصاص للبطالة بسبب كونه قطاع يتطلب كثافة في راس المال وان تطوير وتكييف قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات التي تمتاز بأنها ذات كثافة في استخدام الايدي العاملة سيساعد في امتصاص البطالة).

والسؤال الذي يطرح نفسه هو كيف السبيل لملى فجوة تمويل التنمية؟ وهل سيستخدم العراق النفط كثروة تنمي التراكم وتنوع الاقتصاد لتعزيز فرص التنمية؟ باعتبار ان الايرادات النفطية في العراق تعتبر هي الاساس في تنشيط الاقتصاد ونموه ( سيما اذا كان هذا النمو مدعوماً بارتفاع اسعار النفط ).

ان الاجابة على هذا السؤال تتوقف على :

- تفعيل دور الاستثمار (الاجنبي المباشر وغير المباشر ) الذي سيقود عملية انتقالية اقتصادية واجتماعية تؤمن الحماية الاجتماعية كما تطلق امكانيات النمو الاقتصادي وتعزز مؤسسات الحكومة التي تتمتع بالسيادة والشفافية.
- توسيع دور القطاع الخاص والذي سيكون على المدى المتوسط وسيلة حاسمة لتحقيق نمو اقتصادي قوي .

---

\*يقدر الاحتياطي النفطي المؤكد في العراق ب(112) بليون برميل ، كما ان الاحتياطي النفطي غير المكتشف اكثر بكثير من المثبت ، وبعد ذلك ثاني دول العالم بعد المملكة العربية السعودية .

\*\*د. صالح ،مظهر محمد دراسة حول دور القطاع النفطي في التنمية الاقتصادية ،ص10.

- \* استخدام طاقة العراق الانتاجية من النفط باعتبارها المحدد الوحيد للحصول على عائدات نفطية لغرض :
  - أ- تنويع الاقتصاد .
  - ب- تنفيذ برامج الاستثمار المحلي (خطة التنمية الوطنية).

اذ تتوقف عملية التنمية في اقتصاد يعيش اوضاعا طبيعية على قدرته على توفير الموارد الحقيقية لتنفيذ برامج الاستثمار والمتأنية من مجموع المدخرات الوطنية :مدخرات قطاع الاعمال + مدخرات الحكومة + مدخرات القطاع العائلي والموارد الخارجية (الاجنبية) على اختلاف اشكالها والاقتراض والمنح والهبات الدولية.

ويرى الاقتصاديون ان هناك علاقة متبادلة بين الادخار والتنمية حيث تتأثر التنمية بحجم المدخرات المتاحة للاستثمار وان درجة تأثير الاستثمار على التنمية تتحدد وفقا لمدى توافر السياسات الانتاجية والعمالة المناسبة ،كما ان التنمية عنصر اساسي محدد للادخار خاصة في الدول ذات الدخل المنخفضة وتظل تنمية المدخرات محور السياسة الاقتصادية لضمان التمويل الكافي للاستثمارات المطلوبة والملائمة للوصول للتوظيف الكامل وكذلك

لتجنب فجوة الموارد المحلية التي تحدث من تجاوز الاستثمار للمدخرات والتي تؤدي الى التضخم ، لذا يؤكد الاقتصاديون على اهمية تعبئة المدخرات المحلية والتي تعتبر شرطا من الشروط الاولية لتحقيق معدل مناسب من الاستثمارات ومن التنمية الاقتصادية .  
وتلجأ الدول الى المدخرات الاجنبية في حالة عدم كفاية المدخرات المحلية كما وينبغي ان يكون مناخ الاستثمار ملائما او مشجعا للمستثمر فكلما كانت الظروف الداخلية مستقرة كانت اكثر جذبا للاستثمار خاصة الاستثمار الاجنبي .

\*بلغ الانتاج النفطي في العراق وقبيل غزو الكويت في آب 1990 3.5 مليون برميل يوميا انخفض الى 0.58 مليون برميل يوميا كمتوسط للفترة 1991-1996 ، فيما تراوح الانتاج بين عامي 1996-2002 بين 1.5 و2.7 مليون برميل ورغم قدرة النفط العراقي على ان يخطى انتاجه النفطي اليومي 4.5 مليون برميل الا ان الحصار الذي فرض عليه جعل الانتاج يتراوح بين 2-2.5 مليون برميل خلال الفترة 1997-2002 .

فالعراق اليوم يمتلك القابلية العالية على التنوع ، فاذا ما تم استغلال الاراضي الشاسعة الصالحة للزراعة فانه من الممكن تحقيق الاكتفاء الذاتي من الانتاج الزراعي لاسيما للمحاصيل الاستراتيجية كالحنطة والشعير .

اما القطاع الصناعي فهو يعد القطاع الاقدر على تحقيق النمو المستدام بأعتبره محركا فاعلا للنمو الاقتصادي ولما تتمتع به الصناعة من قدرة على خلق منصات حقيقية للنمو فضلا عن قدرتها على التواصل مع النشاط الاقتصادي وعلى المستويات الاقليمية والدولية فبأمكان العراق انشاء صناعة نفطية معاصرة وبتروكيمياوية ضخمة ، وكذلك الاهتمام بصناعات التعدين(معادن الحديد والمعادن الاخرى) وتطوير الصناعات الاستخراجية كاستخراج الفوسفات والكبريت وكذلك مواصلة التوسع والتطوير للفروع القائمة من الصناعات التحويلية في الغذاء ، النسيج والمواد الانشائية وغيرها .  
ويمكن الاستفادة من تجارب بعض الدول في هذا المجال سيما تلك التي تتماثل ظروفها وسماتها الاقتصادية مع العراق .وتشير مؤشرات المنشآت الصناعية الكبيرة ان هناك زيادة سنوية طفيفة في قيمة انتاج المنشآت الصناعية الكبيرة بنسبة (1.0%) عام 2010 مقارنة بعام 2009 وذلك نتيجة لزيادة عدد المنشآت الكبيرة العاملة والتي ارتفعت من (495) منشأة عام 2009 الى (500) منشأة عام 2010 ، اي بنسبة زيادة (1%) ، فيما انخفض عدد العاملين واجورهم عام 2010 مقارنة بعام 2009 بنسبة (2.5%) و(4.1%) على التوالي، بحسب بيانات وزارة التخطيط .

## ب - الطلب العالمي على النفط والبحث عن البدائل

ان عصر النفط الذي يشكل اكثر من ثلث الطاقة المستخدمة في العالم قد اوشك على الافول خلال أقل من نصف قرن بعد ان احرق العالم ترليون برميل من اجمالسي (2) ترليون .  
فهل بدأت نهاية عصر النفط ؟

يتوقع الخبراء في العام 2020 حدوث كارثة اقتصادية عندما يبلغ الانتاج العالمي من النفط ذروته لكي يبدأ رحلة النضوب النهائي في مناطق انتاجه في العالم باستثناء مناطق الشرق الاوسط ، فبحسب الدراسة التي اجرتها الوكالة الدولية للطاقة وهي الاولى من نوعها على ثمانمائة حقل نفطي كبير تغطي ثلاثة ارباع الانتاج العالمي ظهر ان اغلب الحقول الكبرى قد تجاوزت نقطة الذروة وان معدل الانتاج العالمي يقدر الان بحوالي (6.7%) سنويا بينما كان لايتعدى (3.7%) في عام 2007 واذا اضيف الى هذا الانخفاض تباطؤ الاستثمار العالمي الموجه لتوسيع القدرة الانتاجية للنفط فاننا نجد انفسنا امام شبح أزمة نفطية تهدد بعرقلة خروج الاقتصاد العالمي من الازمة التي يعاني منها .

واذا كانت الطاقة الحالية في طريقها للنضوب فإن الدول الصناعية الكبرى تسعى للحصول على اكبر احتياطي او مخزون يوفر الدوران والاستمرار للعجلة الصناعية لديها قبل ان تستقر الاحوال على بدائل الطاقة الحالية ، ولعل المشكلة تكمن في ان المخزون العالمي للطاقة لاينمو بمعدلات تواكب الطلب المتزايد وان استهلاك العالم من النفط سينمو بأكثر من (5%) خلال الربع الاول من القرن الحادي والعشرين ليصل الى اكثر من (12) مليار برميل يوميا عام 2025 ، كما ان استهلاك العالم من الغاز الطبيعي سيزيد بنسبة (57%) عما هو عليه الان ، مما سيترتب عليه نقص كبير في الكميات المعروضة وارتفاعات مستمرة في الاسعار وعجز شركات الطاقة العالمية عن تلبية الطلب المتزايد .

وعلى الرغم من المخاوف بشأن بلوغ استخراج النفط ذروته فإن اسواق النفط الاساسية هي اسواق يقودها الطلب لا العرض وعندما يرتفع الطلب تظهر البدائل .

ويشهد العالم اليوم تغيرا جذريا في هيكل الطلب على النفط نتيجة لزيادة الطلب عليه من قبل الاقتصاديات الناشئة التي تحقق معدلات نمو اقتصادي حقيقي مرتفعة مثل الصين والهند ، فالهند تستورد (70%) من استهلاكها من النفط وستزداد نسبة هذا الاستهلاك بصورة كبيرة في ظل زيادة حجم الاستثمارات الصناعية هناك ، فواقع الحال يشير اليوم الى ان معظم النمو في الطلب على النفط لاياتي حاليا من الدول الصناعية المتقدمة كما كان الحال عليه سابقا وانما ياتي من الدول النامية وان هذا الركود في نمو الطلب العالمي على النفط من قبل هذه الدول يسלט الضوء على العديد من التغيرات الهيكلية للطلب على النفط في هذه البلدان بما في ذلك وصول اقتصاداتها الى مرحلة النضج ، ضعف فرص تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ، العمل على استبدال مصادر النفط التقليدية بمصادر الطاقة المتجددة ، وضع سياسات صارمة لترشيد استهلاك الطاقة والاهتمام المتزايد بقضايا أمن الامدادات وضعف معدلات النمو السكاني (ان النمو السكاني في معظم البلدان المتقدمة يزداد ببطء شديد جدا وخاصة خلال السنوات الاخيرة).

ان الافكار المطروحة حاليا في الولايات المتحدة الامريكية تدور حول التقليل من اهمية النفط في عالم الطاقة والتوجه نحو البحث عن البدائل عن طريق العثور على مصادر طاقة تكون وفيرة ورخيصة الثمن وجعل أكبر قدر ممكن من مصادر هذه الطاقة نظيفة وخضراء والفكرة التي يجري الترويج لها الان هو انتاج طاقة لا تنفذ وان يستهلك منها دون الشعور بالقلق بشأن الاسعار والعواقب الاخرى وان لا تؤذي كوكب الارض الذي نعيش عليه .

والجدول ادناه يوضح بيانات الاستهلاك المحلي للنفط لعام 2010 لبعض الدول المنتجة في العالم

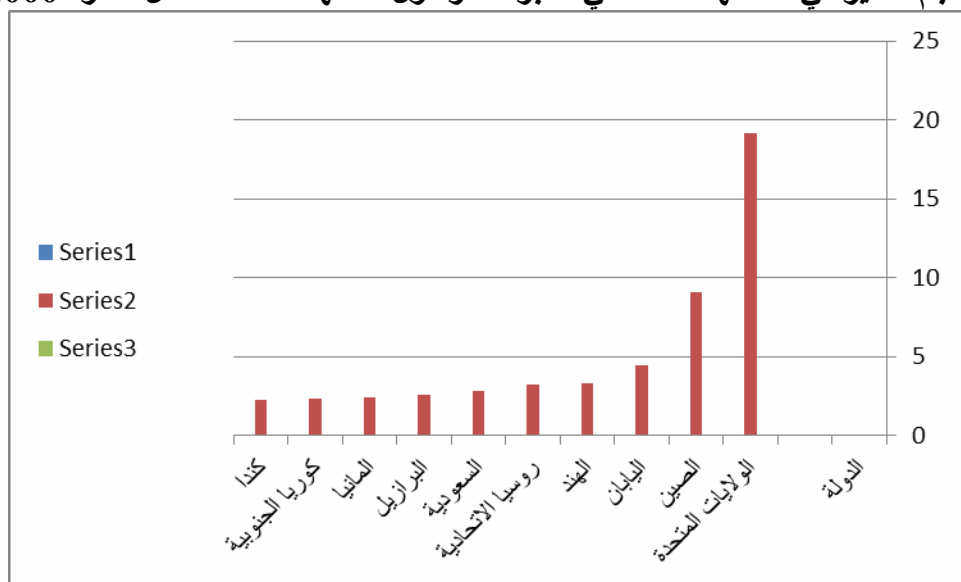
الترتيب العالمي		معدل النمو في الاستهلاك % 2010-2009	الاستهلاك المحلي لعام 2010	الدولة
2010	2000			
1	1	2	19,15	الولايات المتحدة
2	3	10,4	9,06	الصين
3	2	1,5	4,45	اليابان
4	6	2,9	3,32	الهند
5	5	9,2	3,2	روسيا الاتحادية
6	14	7,1	2,81	السعودية
7	8	9,3	2,6	البرازيل
8	4	1,1	2,44	المانيا
9	7	2,5	2,38	كوريا الجنوبية
10	12	5,4	2,28	كندا

المصدر : BP Statistical Review of World Energy 2011

ويبين الجدول :

ارتفاع معدلات الاستهلاك المحلي للنفط خلال العقد الماضي ويلاحظ ان ترتيب السعودية انتقل من المركز الرابع عشر عالميا عام 2000 الى السادس بعد (الولايات المتحدة ،الصين ،اليابان والهند وروسيا ) فيما تراجع ترتيب كل من البرازيل ،المانيا ،اليابان ،كوريا الجنوبية وكندا قياسا بمستويات عام 2000، علما ان هذه الدول تتقدم على السعودية بمراحل من ناحية عدد السكان ،التقدم الصناعي ومستوى الدخل الفردي وهي عوامل ترتبط باستهلاك كميات اكبر من النفط .

حجم التغير في الاستهلاك المحلي لأكبر عشر دول مستهلكة للنفط خلال الفترة 2010-2000



كانت نسب النمو في الدول الصناعية قليلة نسبياً وتراوح ما بين (1.1-2.5%) ويوضح الشكل البياني اعلاه تراجع الاستهلاك في ثلاث من الدول العشر الاكبر استهلاكاً للنفط وهي اليابان ، الولايات المتحدة والمانيا وينسب متفاوتة وكان اكبر انخفاض من نصيب اليابان والتي تراجع استهلاكها بمقدار (108\*) الف برميل عن مستواه في عام 2000 تلتها الولايات المتحدة الأمريكية بتراجع بلغ (553\*) الف برميل يوميا ، فيما تراجع استهلاك المانيا بمقدار (305\*) الف برميل يوميا ، ويعود ذلك الى تنفيذ برامج وسياسات تحسين كفاءة استخدام الطاقة ونمو حصة الطاقة البديلة .

ولقد تعذر إجراء مقارنة لحجم التغير في الاستهلاك في العراق مع عدد من العربية والخليجية النفطية وذلك لعدم توفر البيانات الاحصائية المتعلقة بالاستهلاك .

\* المصدر : BP Statistical Review of World 2011

### معدلات الانتاج والاستهلاك المحلي للنفط للعراق ولبعض الدول العربية 2009-2010

2010			2009			الدولة
الاستهلاك (2)	الانتاج (1)	نسبة 1:2	الاستهلاك (2)	الانتاج (1)	نسبة 1:2	
مليون برميل	مليون برميل	%	مليون برميل	مليون برميل	%	
	2,5			2,6		العراق
42,9	4,2	33,3	1,3	3,9	42,9	ايران
16	2,5	9,1	0,2	2,2	16	الكويت
	0,9			1		عمان
12,5	1,6	7,5	0,06	0,8	12,5	قطر
28	10	16,8	1,6	9,5	28	السعودية
	0,4			0,5		سوريا
25	2,8	15,3	0,4	2,6	25	الامارات
	0,3			0,5		اليمن

المصدر: BP Statistical Review OF World Energy 2011

\*واثارت صحيفة كريستيان ساينس مونيتور تساؤلاً يقول : كيف نجح أودلف هتلر في مباحثة جيوش بولندا ،فرنسا ،وبريطانيا والتوجه صوب الاتحاد السوفيتي سابقا كما ونجح في اسقاط المئات من المقذوفات والقنابل الالمانية على بريطانيا ، علما ان المانيا لاتمتلك اي رصيد من النفط ؟ والاجابة هي الفحم حيث ان تشغيل (25) مصنعا للوقود الصناعي كان له عظيم الاثر في قدرة الالمان على تحويل الفحم الحجري في بلادهم الى وقود الديزل والكازولين عالي الجودة وبعد ذلك حصلت ألمانيا على اكثر من (92%) من الوقود الذي

\*المصدر : الانترنت

احتاجته طائراتها وعلى نصف احتياجاتها النفطية من خلال الفحم. وتعتمد الولايات المتحدة حاليا بالفعل على الفحم والغاز الطبيعي والطاقة المتولدة من السدود المائية والطواحين في توفير مصادر التدفئة وتوفير الكهرباء لليوت والمكاتب والمصانع ، وبحسب دراسة بحثية اعدتها مؤخرا مؤسسة اكسونموبيل جاء فيها ان الوقود الحجري وحده يمثل مصدر الطاقة القادر على تلبية كافة احتياجات العالم بأكمله على نطاق واسع ومهما ازدادت احتياجات العالم لمصادر الطاقة وان المصادر الهيدروكربونية وعلى رأسها القطران وسوائل الفحم ستكون لديها القدرة الفائقة على تجهيز البدائل الكافية للنفط التقليدي في مختلف انحاء العالم. الا ان النفط الذي يتم استخراجه من مصادر القطران في كندا على سبيل المثال بلغت تكلفة البرميل الواحد منه ثلاثين الى اربعين دولارا بينما تبلغ تكلفة ضخ وتسليم برميل النفط التقليدي في المملكة العربية السعودية اربعة دولارات للبرميل الواحد وتوجد اليوم مناطق في العالم تشهد انتاجا ربما يكون محدودا للوقود الصناعي لكنه متزايد ، في الوقت نفسه وعلى سبيل المثال فأن جنوب افريقيا لديها شركتان تنتجان في اليوم الواحد مائتي الف برميل من الوقود الصناعي الذي يكون في غالبه مجهزا من الفحم ولكن مؤخرا بدأت الشركتان تعتمدان اكثر على الغاز الطبيعي .

والسؤال الذي يطرح نفسه هو : هل يستعد العالم العربي وبضمنه العراق لمواجهة الظروف المتغيرة في عالم ما بعد النفط ؟ وماهي الخطط التي ينبغي ان توضع لضمان عدم توقف عجلة التنمية ؟ وما نوع الطاقة النظيفة والمتجددة والبديلة المتاحة للاستعمال ؟

#### جدول رقم (4)

انتاج النفط في بعض دول العالم ( الف برميل يوميا )

الدولة	2009(1)	2010(2)	نسبة التغير 1:2%
الولايات المتحدة	7271	7513	3,3
البرازيل	2029	2137	5,3
السعودية	9893	10007	1,2
العراق	2489	2508	0,7
بريطانيا	1452	1339	-7,7
كندا	3224	3336	3,4



2,3	10270	10035	روسيا الاتحادية
1,1	4245	4199	ايران
3,4	122	118	الكويت
3,6	2849	2750	الامارات المتحدة
9,5	826	754	الهند
7,1	4071	3800	الصين

المصدر : BP Statistical Review of World Energy 2011

جدول رقم (5)  
استهلاك النفط في بعض دول العالم ( الف برميل يوميا )

نسبة التغير %1:2	2010 (2)	2009 (1)	الدولة
2	19148	18771	الولايات المتحدة
8,5	2604	2399	البرازيل
0,7	269	267	النمسا
1,3	2441	2409	المانيا
-8,6	372	407	اليونان
7,2	2812	2624	السعودية
1,4	4451	4391	اليابان
-1,2	1590	1610	بريطانيا
2,5	2384	2326	كوريا الجنوبية

2	19148	18771	كندا
9	3199	2935	روسيا الاتحادية
0,7	1799	1787	ايران
3,5	413	399	الكويت
10,7	682	616	الامارات المتحدة
3,4	3319	3211	الهند
10,4	9057	8201	الصين

المصدر : BP Statistical Review of World Energy 2011

## المبحث الثالث: آلية الانتقال نحو اقتصاد السوق

### أ- إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي

اوضحنا خلال المبحث الاول ان الاقتصاد العراقي شهد منذ بداية السبعينات تدبباً في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لم يستطع خلالها القطاع غير النفطي ان يمتص تأثيرها غير المرغوب على متوسط دخل الفرد ، فلا تزال نسبة مساهمة هذا القطاع من الناتج المحلي الاجمالي ضعيفة وتوازي معدل نمو السكان مما لا يضيف الى الازدهار الاقتصادي شيئا ، ولما كان الاقتصاد العراقي اقتصادا نفطيا وبالتالي فان التذبذبات الحاصلة في اسعار النفط عالميا ستعكس في حدوث تقلبات في معدلات نمو الاقتصاد سيما وان ذلك المصدر عرضة للصدمات الخارجية ، اي (تبعية الاقتصاد الوطني لتذبذب السوق العالمي) فبعد حصول الأزمة العالمية وتراجع أسعار النفط تراجعت عائدات العراق النفطية وتراجعت مساهمة نشاط قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2009 بنسبة (35%) قياسا بالعام السابق لينعكس الأمر كله في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية بنسبة (10.5%) مقارنة بالعام السابق مما جعل العراق امام تحد صعب .

فالعراق لم يستغل الثروة النفطية طوال الخمسين عاما الماضية لتوليد تمويل مستدام بغية دفع مسيرة التنمية ، ومن هنا تبرز ضرورة تحقيق هدف تنويع القاعدة الاقتصادية الوطنية ويجاد محفزات متنوعة لنمو الاقتصاد من خلال الارتكاز على تعظيم القيمة المضافة للنفط وزيادة عوائده كمدخل للتنويع الاقتصادي .

ان العراق اليوم مطالب بالعمل وعلى فك ارتباط نمو الناتج المحلي مع الصادرات النفطية وتقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل والاتجاه نحو التنوع من خلال إعادة \* (هيكلية

الاقتصاد على المستوى الكلي والقطاعي وصولاً إلى هيكل اقتصادي يتواءم مع متطلبات التنافسية والنمو ويضمن المرونة في مواجهة التغيرات المتلاحقة على الصعيد الدولي) وذلك من خلال :

أ- زيادة دور القطاع الخاص وتوسيع مساهمته في الاقتصاد الوطني لينعكس ذلك في ارتفاع نسبة مساهمته في تكوين رأس المال الثابت وفي الناتج المحلي الحقيقي وفي الناتج المحلي غير النفطي .

\*د.شلاش، آمال دراسة بعنوان : عائدات النفط وتمويل التنمية ، الانترنت

ب- اتباع سياسة تمويلية يغلب عليها طابع التمويل المصرفي بدلاً من اعتماد تمويل التنمية على الميزانية العامة للدولة الأمر الذي أدى إلى تحويل واسع النطاق للوفورات المالية إلى يد الأفراد والمؤسسات ، إذ إن قيام البنوك بهذا الدور في التمويل الإنمائي يساهم في تحقيق هدف تنمية وتنويع مصادر الدخل من خلال تمويله لمشاريع القطاع الخاص في مختلف القطاعات الاقتصادية غير النفطية ، الأمر الذي ينعكس أثره إيجاباً في صورة نمو وتنوع الأنشطة المولدة للناتج المحلي غير النفطي . ويساهم في هذا الاتجاه أيضاً تطوير سوق الأوراق المالية وتفعيل دور مؤسسات التمويل المتخصصة بالشكل الذي يؤدي إلى تنامي الاستثمارات من خلال تأثير هذه السوق على تنمية الوعي الادخاري بين أفراد المجتمع وتجميع المدخرات الوطنية وتوجيهها لتنمية الأصول الانتاجية في الاقتصاد الوطني إضافة إلى تأسيس الشركات القابضة ودورها في إقامة المشاريع الانتاجية والخدمية .

ج- تنمية الصادرات والتي تعتبر ضرورية لأي دولة حيث تتيح لها الفرصة لزيادة معدلات نموها الاقتصادي وتحقيق أهدافها في زيادة الطاقة الانتاجية وتوفير فرص العمل وحسن استغلال الموارد فعلى سبيل المثال وفي سبيل تحقيق التنمية الصناعية تبنت الحكومة في السعودية سياسة التصنيع لأجل التصدير لغرض تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على صادرات النفط التي تكون أسعارها عرضة للتذبذبات .

د- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة فقد اثبتت التجارب ان اقامة وتدعيم المنشآت الكبيرة الحجم لايمثل بالضرورة الحل الامثل لاسراع بعملية التنمية بل ان المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل الاغلبية المطلقة يكون دعمها هو الحل الامثل لاسراع بعملية التنمية لما لهذه المنشآت من مردود ايجابي على كل من الناتج المحلي الاجمالي ، الادخار ، الاستثمار ، الاستهلاك والصادرات ،بالاضافة الى مساهمتها في خلق فرص عمل جديدة والتخفيف من حدة التضخم .

هـ-التوسع في انشاء شركات مساهمة لما لها من ميزات تحققها باعتبارها اكثر الاشكال القانونية ملائمة لخلق كيانات اقتصادية قوية يمكنها المساهمة في تحقيق هدف تنمية وتنويع مصادر الدخل .

## ب- دور القطاع الخاص في ظل اقتصاديات السوق

يعد القطاع الخاص العمود الفقري لاقتصاد السوق، وله دور كبير في تخصيص الموارد وتوجيهها نحو الاستخدامات الأكثر كفاءة، وقد اعتمدت العديد من الاقتصاديات التحول نحو القطاع الخاص بوصفها الية اساسية للتحول الى اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي محاولة منها الاندماج في الاقتصاد الدولي والاستفادة من الفرص المتاحة من ذلك.

وعليه فان الية التحول نحو القطاع الخاص ارتبطت ارتباطا وثيقا بعمليات الاصلاح الاقتصادي التي اجتاحت العديد من الاقتصاديات، اذ ان سياسات الاصلاح تهدف الى التغلب على الاختلالات الحاصلة في النشاط الاقتصادي عموما والتي ياتي قدر كبير منها من اداء مؤسسات القطاع العام ورفع مستوى الكفاءة في الاداء الاقتصادي من خلال الاعتماد على السوق في اتخاذ القرارات الاقتصادية وتوزيع امثل للموارد الاقتصادية، وبروز دور القطاع الخاص كمحور رئيس لتفعيل النشاط الاقتصادي والقيام بدور فاعل في عملية التنمية الاقتصادية من خلال ما ياتي :-

- تصحيح الوضع الاقتصادي.
  - تحقيق معدلات نمو مرتفعة.
  - تخفيف الابعاء التمويلية عن الحكومة وخاصة في مشاريع البنية التحتية .
  - خلق فرص عمل جديدة (القضاء على البطالة).
  - تخفيف مخاطر الاستثمار على الحكومة .
  - الادارة والاستغلال الامثل للمشاريع الاقتصادية باحدث الاساليب (الاستفادة من التطور التكنولوجي) .
  - بعض القطاعات الخدمية تدار بكفاءة اعلى من قبل القطاع الخاص كخدمات النقل والمياه والطاقة.
- وفي العراق وانطلاقا من التبدل الجوهري في السياسة الاقتصادية العامة للدولة ظهرت الحاجة الى ادراك دور القطاع الخاص وحاجة البلاد اليه لتوليد الكثير من الاستثمارات الضرورية لتوسيع قاعدتي الاستثمار والتوظيف والمساهمة بشكل رئيسي الى جانب الحكومة في توليد الناتج المحلي الاجمالي وبناء قواعد الانتاج ومرتكزات التصدير .
- الا انه لايزال دور القطاع الخاص في العراق ضعيفا نتيجة لـ : ( أ) ضعف تفعيل القوانين ذات العلاقة به وهي قانون الاستثمار وقانون حماية المنتج الوطني (لقد تعذر الحصول على نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة وذلك لعدم توفرها) ، فيما سجلت هذه النسبة (26.7%) بالاسعار الجارية لعام 2008 وهذا يعني ان القطاع الخاص لايعتبر شريكا رئيسيا في عملية التنمية ومن المتوقع ان يتنامى دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي خلال السنوات القادمة .

ب) عجز القطاع المصرفي عن القيام بدور اكبر في توسيع دائرة الائتمان وتوفير القروض اللازمة لتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

وبالرجوع الى خطة التنمية الوطنية 2010-2014 فقد اكدت هذه الخطة على بناء الشراكة بين القطاع العام والخاص وبمختلف اشكال واساليب الشراكة وعقود الامتياز ،فتح المجال امام الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر مع استمرار تطوير القوانين والتشريعات التي تنظم ذلك ، انسيابية وتبسيط الاجراءات الحكومية وتطوير القوانين المشجعة للاستثمار وخلق موقع تنافسي للعراق في التعامل مع رجال الاعمال والمستثمرين . لذا لا بد من ايلاء القطاع الخاص دورا متزايدا في تحقيق الاهداف العامة التي توجه سياسات القطاع الخاص من خلال : تسريع نمو القطاع الخاص لاتاحة المزيد من فرص العمل للمواطنين مما يؤدي الى انعكاسات ايجابية على اداء الاقتصاد الوطني ومستوى المعيشة من خلال الاهتمام المتزايد بقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ،تحقيق المزيد من التنوع للقاعدة الاقتصادية مع التركيز بصفة خاصة على زيادة الصادرات غير النفطية ، رفع مستوى الكفاءة في الاقتصاد الوطني من خلال الاستخدام الامثل للموارد ،زيادة قدرة الاقتصاد العراقي على التكيف بمرونة خاصة مع التغيرات التقنية والاقتصادية السريعة على مستوى الاقتصاد العالمي وكل ذلك من شأنه ان ينعكس في :

زيادة اسهام القطاع الخاص غير النفطي في الناتج المحلي الاجمالي وبالشكل الذي يعكس الدور الريادي للقطاع الخاص في تنوع الاقتصاد بعيدا عن اعتماده على الصادرات النفطية وتشجيع القطاع الخاص على زيادة اسهامه النسبي في التجارة الخارجية من خلال تكثيف الحوافز والمساعدات الفنية التي تسهم في تحسين قدراته التنافسية في الاسواق العالمية . ومن الجدير بالذكر ان توسع مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني من خلال تمويل بعض الانشطة الاقتصادية وتوسيع اشراكه في التنمية الاقتصادية وتمكينه من القيام بدوره في الاستثمار والتمويل الى جانب وجود القطاعات المؤهلة في الاقتصاد ليس شرطا كافيا لتحقيق التنمية وتنوع القاعدة الاقتصادية مالم يتوفر مناخ اقتصادي ملائم يشجع على زيادة الاستثمارات في هذه القطاعات.

اما السبل الاساسية للنهوض بالقطاع الخاص :

- توسيع دور الاقراض المصرفي من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة .
- المشاركة في تأسيس شركات خاصة (الشركات القابضة المصرفية ) لغرض تنوع أنشطة البنوك من جهة ولغرض تحقيق عائد مباشر للبلد عن طريق فتح مجالات الاستثمار وفرص العمل من خلال مشاريع القطاع الخاص ( الانتاجية والخدمية) والتي تقوم بتمويلها .
- فتح باب المشاركة الاجنبية من خلال تأسيس عقد شراكة بين الشركة الاقليمية من جهة وشركات القطاع الخاص المحلية في البلد المستهدف بالاستثمار من جهة اخرى من خلال سن التشريعات الجاذبة له وتخفيف القيود على المستثمر الاجنبي .

## ج- اثر الاستثمار المحلي والاجنبي على عملية التنمية في العراق

يهدف قانون الاستثمار في العراق رقم 13 لسنة 2006 الى جذب وتشجيع الاستثمارات في القطاع الخاص العراقي والاجنبي للاستثمار في البلد وحماية حقوق وممتلكات المستثمرين وعوائدهم وتوسيع الصادرات وتعزيز القدرات التنافسية في الداخل والخارج ،كما واوصى القانون الجديد باتباع ما يدعى (النافذة الواحدة) في تسلم طلبات الاستثمار والبت بها . اما عن مدى امكانية هذا القانون في تحقيق اهدافه فذلك يعتمد على مدى توافر بنية تحتية متطورة وهي تشمل كل العوامل السياسية والمادية والاجتماعية حيث ان توافر بنية تحتية بهذا المفهوم وانحسار الفساد المالي الى جانب قانون الاستثمار سيكون عاملا حاسما في جذب الاستثمارات .

وفي هذا الجانب اكدت خطة التنمية الوطنية 2010-2014 على تعزيز دور القطاع الخاص المحلي والاجنبي سواء من حيث حجم الاستثمار المتوقع داخل البلد والذي قدرته الخطة بحوالي (46%) او من حيث فرص العمل المتوقع استحداثها، اذ سعت الخطة الى توسيع وتنويع الانشطة التي يمكن للقطاع الخاص ان يستثمر فيها وخاصة المشاريع الزراعية المتكاملة والصناعات التحويلية وخاصة ذات الميزة النسبية في العراق وقطاعات نقل الركاب والبضائع والاتصالات وادارة الموانئ والمطارات ،اضافة الى الدعوة الى تعزيز مساهمة القطاع الخاص في ميادين التربية والتعليم والصحة والسكن .وقدرت الخطة الاستثمار المطلوب تأمينه بحوالي (218) ترليون دينار عراقي اي ما يعادل (186) مليار دولار خلال السنوات الخمسة للخطة يمول (100) مليار دولار منها من الموازنة الاتحادية وعلى اساس معدل (30%) سنويا من اجمالي الموازنة الاتحادية على ان تمول الـ (86) مليار دولار الاخرى من القطاع الخاص المحلي والاجنبي بحيث تكون مساهمة القطاعين الحكومي والخاص (53.7%) و(46.3%) على التوالي ، وتم توزيع الاولويات الاستثمارية بأعطاء قطاعي النفط والكهرباء اسبقية متقدمة باعتبار ان النفط هو الممول الاساسي للموارد المالية لاستدامة التنمية على الاقل في المدى المتوسط كما تم اعطاء اولوية متقدمة لقطاعي الصناعة والزراعة .

والجدول ادناه يبين توزيع الاستثمارات المتوقعة لخطة التنمية 2010-2014 بحسب ابواب الخطة

الباب	%
القطاع الزراعي	9.5
القطاع الصناعي	30
النفط	15
الكهرباء	10
الصناعات التحويلية	5
قطاع النقل والاتصالات	9
قطاع المباني والخدمات	17
قطاع التربية	5
تنمية الاقاليم	12.5
اقليم كردستان	17
المجموع	100

وتعد الاستثمارات الاجنبية سندا هاما للدول النامية حيث تعوض العجز في المدخرات الوطنية المتاحة للاستثمار ، كما انها تعمل على الحد من مشاكل عبء الديون الخارجية وعبء خدمتها كما انها تسهم في حل مشكلة العجز في الموازنات العامة للدول وما يتصل بها من مشاكل اخرى كقصور التمويل الحكومي عن الانفاق الاستثماري وارتفاع الاسعار الذي يؤدي الى انخفاض الارباح ومن ثم اضعاف الحافز على الاستثمار لاقتترانه بزيادة في النفقات وعدم القدرة على المنافسة في سوق السلع والخدمات .

هذا وسجل صافي الاستثمار الاجنبي المباشر عام 2010 تراجعاً بنسبة (16.7%) مقارنة بسنة 2009 ، حيث يمثل صافي الاستثمار الاجنبي الفرق بين الاستثمار المباشر للعراق في الخارج والاستثمار المباشر الاجنبي في داخل العراق .

اما الاهداف المرجو تحقيقها من الاستثمارات الاجنبية في العراق :

- 1- استغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة الاستغلال الامثل .
- 2- الوفاء بالاحتياجات المحلية بدلا من الاعتماد على الاستيراد .
- 3- يوفر الاستثمار الاجنبي المباشر الموارد المالية بالاضافة الى التكنولوجيا المتقدمة
- 4- يساهم في فتح اسواق جديدة عن طريق ربط الانتاج المحلي بحاجة الاسواق الخارجية .
- 5- تحسين ميزان المدفوعات والحد من تأثير الديون الخارجية وفوائدها .
- 6- زيادة الامكانيات التصديرية وتعزيز القدرات التنافسية في الاسواق الخارجية .
- 7- دعم العلاقات الاقتصادية بين العراق والدول المتلقية .

فالاستثمار الاجنبي يشجع الاستثمار المحلي من خلال خلق فرص استثمارية جديدة للشركات المحلية في الصناعات القاندة فضلا عن ان الاستثمار الاجنبي يحفز الاستثمار المحلي خلال آثار الارتباطات الصناعية ، شراء المدخلات المحلية وتجهيز الشركات المحلية بالمدخولات الوسطية ، كما ان الاستثمار الاجنبي سيوسع فرص النمو من خلال خلق وظائف جديدة وزيادة فرص العمل (في حالة تناسب تكنولوجيا الانتاج مع طبيعة سوق العمل المحلية كما ونوعا) وسيلعب دورا كبيرا في توسيع الطاقات الانتاجية ، ولما كان قطاع النفط هو المتصدر لكل القطاعات في اجتذاب الاستثمارات وفي التأثير على عملية النمو فإن الاستثمار هو السبيل الامثل للنهوض بالاقتصاد العراقي ، اما المؤشر الاساس لقياس اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد المحلي هو نسبة الاستثمار الاجنبي الى اجمالي تكوين رأس المال الثابت ومساهمة الاستثمار في زيادة تكوين رأس المال الثابت الذي يؤدي الى زيادة حجم الناتج المحلي الاجمالي ، ولكي يصبح الاستثمار حقيقيا يجب ان يترتب عليه خلق طاقات انتاجية .

فضلا عن انه سيسهم في تحقيق فائض في الميزان التجاري ويتوقف ذلك على مدى مساهمة تلك الاستثمارات في حدوث زيادة او توسيع في الطاقات الانتاجية تنعكس في زيادة الصادرات او تقليل الواردات .

وتجدر الإشارة ان قيمة الصادرات حققت زيادة بنسبة (30.%) عام 2010 مقارنة بعام 2009 وذلك بسبب ارتفاع سعر برميل النفط بالإضافة الى ارتفاع كمية النفط المنتج والمصدر، وشكلت الصادرات النفطية ما نسبته (99.6%) من اجمالي تلك الصادرات، فيما سجلت الاستيرادات زيادة مقدارها (14.3%) عام 2010 مقارنة بعام 2009 اذ ارتفعت قيمة الاستيرادات من (38.4) مليار دولار عام 2009 الى (43.9) مليار دولار عام 2010 وتعكس ضخامة مبالغ الاستيرادات حجم انكشاف الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي بسبب ضعف القاعدة الانتاجية المحلية وعدم قدرتها على تغطية الطلب المحلي من السلع والخدمات

#### اجمالي الصادرات والاستيرادات في العراق للاعوام 2007-2010 (مليار دولار)

2010	2009	2008	2007	
52	40	63.7	39.5	اجمالي الصادرات
43.9	38.4	35.5	19.6	اجمالي الاستيرادات

المصدر : وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات

واخيرا لابد من التأكيد على تشجيع تدفق الاستثمارات الخاصة (المحلية والاجنبية) نحو المشروعات الانتاجية التي تسهم في تنمية الصادرات غير النفطية (سيما بعد ان اصبح التصدير المحرك الاول للصناعة وبالتالي للنمو المستدام والمستقر) مع منح الاولوية للصناعات الوطنية والمشروعات المشتركة التي تحقق هدفها احلال المنتجات الوطنية محل الاستيرادات وتنمية الصادرات غير النفطية في آن واحد.

#### الاستنتاجات والتوصيات

##### الاستنتاجات

- 1- على الرغم مما يمتلكه العراق من موارد مادية ومالية وبشرية الا انه لا يزال يعاني من الاختلالات الهيكلية الامر الذي يتطلب اعادة هيكلة الاقتصاد على المستوى الكلي والقطاعي بالشكل الذي يضمن تحقيق النمو السريع والمرونة في مواجهة التغيرات الحاصلة على الصعيد الدولي .
- 2- ان طاقة العراق الانتاجية من النفط هي المحدد الوحيد للحصول على الموارد، اذ شكلت الصادرات النفطية ما نسبته (99.3%) من اجمالي الصادرات لعام 2010، فيما شكلت الصادرات غير النفطية ما نسبته (0.3%) وهذا يوضح مدى اعتماد العراق على صادرات النفط الخام .
- 3- اعتماد العراق على مصدر واحد لتوفير مستلزمات التنمية الاقتصادية سيعرض الدولة الى الهزات التي يتعرض لها قطاع النفط، ومن هنا لابد لعملية اصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي ان تضع ذلك في الحسبان من خلال احداث تحولات في البنية الاقتصادية لتنويع مصادر النمو وذلك يتطلب عملية اصلاح اقتصادي تتناول الانتقال من الاعتماد على النفط من



خلال سياسة اصلاح القطاعات الاخرى وتطويرها والانتقال الى اقتصاد السوق كآلية يقودها القطاع الخاص.

4- ان تشجيع القطاع الخاص على اداء دوره في عملية التنمية الاقتصادية سيخفف العبء الملقى على عاتق الدولة وسيسهم في استقطاب المزيد من الايدي العاملة العاطلة عن العمل من خلال تحقيق المزيد من التنوع للقاعدة الاقتصادية .

5- \*لاتزال نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي بالاسعار الجارية منخفضة اذ بلغت (26.7%) لعام 2008 .

6- ان توسع مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ليس شرطا كافيا لتحقيق التنمية وتنويع القاعدة الاقتصادية ما لم يتوفر مناخ اقتصادي ملائم يشجع على دفع عجلة التنمية الى الامام .

7- ان عملية تنمية الصادرات وتبني سياسة التصنيع لاجل التصدير تعتبر ضرورية للعراق حيث تتيح له الفرصة لزيادة معدلات نموه الاقتصادي وبالتالي تحقيق اهدافه في زيادة الطاقة الانتاجية

---

\*تعذر الحصول على نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي بالاسعار الثابتة للسنتين الاخيرتين .

وتوفير فرص العمل وحسن استغلال الموارد .

8- ان الاستثمار الاجنبي يشجع الاستثمار المحلي على خلق فرص استثمارية جديدة للشركات المحلية ، كما انه يسهم في توسيع الطاقات الانتاجية التي تنعكس في زيادة الصادرات وتقليل الواردات ، علما ان صافي الاستثمار الاجنبي المباشر قد سجل تراجعا خلال عام 2010 بنسبة (16.7%) قياسا بعام 2009 .

9- يمتلك العراق من الامكانيات المادية والبشرية التي تمكنه من توجيه الاستثمارات (المحلية والاجنبية ) نحو القطاعات التي تسهم في خلق قيم مضافة عالية وتسهم في تشغيل اليد العاملة .

10\*-(ان عملية بناء اقتصاد متوازن يبتعد وبالتدريج عن الاعتماد على الموارد النفطية وينحو باتجاه تنويع قاعدة الانتاج لكي تستجيب لحاجات الطلب الداخلي والخارجي لايمكن ان يتحقق الا من خلال الانتقال الى اقتصاد السوق ).

## التوصيات

- 1- تنوع القاعدة الاقتصادية وذلك من خلال العمل على رفع نسبة اسهام القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والعمل على زيادة اسهام القطاع الخاص في عملية التنمية وفي توفير الفرص الوظيفية وتقليل الاعتماد على العائدات النفطية .
- 2- تشجيع الاستثمارات لاجل تحقيق معدل مناسب من الاستثمارات ومن ثم التنمية الاقتصادية وعليه لابد من تعزيز تعبئة المدخرات الوطنية من خلال:
  - زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي من خلال عدالة توزيع الدخل لانه المحدد الاساسي للطاقة الادخارية وهذا لن يتحقق الا من خلال الحد من: أ) ظاهرتي الفقر والبطالة ، حيث بلغت نسبة الفقر (23%) عام 2007 . ب) التضخم السكاني غير الرشيد، اذ بلغ معدل نمو السكان لعام

\*د. صالح ، مظهر محمد ، دراسة بعنوان دور القطاع النفطي في التنمية الاقتصادية في العراق ، ص10

- 2010 (2.6%) \*قياسا بعام 2009 . ج) تدهور قاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم انماط الانتاج والاستهلاك الحالية الامر الذي ينعكس في اعاقه تحقيق التنمية المستدامة .
  - تطوير وتحرير قطاع التأمين بأعتبره من اهم آليات تعبئة المدخرات الوطنية .
  - توسيع دور البنوك التجارية في منح الائتمان المصرفي للقطاع الخاص بحيث يشمل الاقراض طويل الاجل وعدم الاقتصار على الاقراض القصير والمتوسط ويمكن للحكومة ان تتدخل كطرف ضامن للبنوك التجارية بحيث تضمن استعادة اموالها في حالة عدم السداد او ان تساهم الحكومة مع البنوك والقطاع الخاص في انشاء مؤسسة لضمان مخاطر الائتمان الذي يمنح للقطاع الخاص . كما ان قيام المزيد من الاستثمارات الاجنبية سيخفف من عبء اقامة الدولة للعديد من المشاريع اضافة الى الاستفادة من خبرات الجهات المستثمرة وما تمتلكه من تقنيات متطورة ولا بد من التركيز على وضع الاستراتيجيات التي تعمل على جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة .
- 3- وضع ستراتيجية واضحة المعالم للقطاع الصناعي لما يحققه هذا القطاع من قاعدة صناعية واسعة ونمو صناعي كبير وتوفير فرص عمل بمستويات مهارة مختلفة فالصناعة المتطورة تخلق تجارة متطورة ، وتجدر الاشارة الى أن خارطة الطريق المتعلقة بأعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة والتي وافق عليها مجلس الوزراء بالقرار رقم 314 في 2010/8/31 لابد ان تأخذ بنظر الاعتبار اعادة هيكلة بعض الشركات من خلال الشراكة بين القطاع العام والخاص سيما ان عدد كبير من هذه الشركات كفاءة وعاملة بالمستوى اللائق على سبيل المثال الشركة العامة لصناعة الادوية في سامراء ، شركة الصناعات الكهربائية /ديالى ، الشركة العامة للزيوت النباتية وغيرها .

- 4- أن الجزء الاكبر من صادرات العراق هي صادرات نفطية (مواد خام ) وتعود النسب الموجبة في قيمة الصادرات الى ارتفاع اسعار النفط حيث تشكل الصادرات النفطية الجزء الاكبر

من اجمالي الصادرات وعليه لابد من اعادة هيكلة التجارة الخارجية من خلال زيادة نسبة الصادرات على الاستيرادات ،اي تشجيع الصادرات من خلال تكوين قطاع تصديري والبحث عن المنتجات التي تحقق ميزة نسبية ( تشجيع الصناعات التحويلية) واتباع استراتيجية الانتاج من اجل التصدير علما ان نسبة اجمالي الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي لعام 2010 بلغت (35.9%) ،فيما بلغت نسبة اجمالي الاستيرادات الى الناتج المذكور (30.4%).

\* وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات

- 5- تطوير العلاقات التجارية الخارجية للعراق من خلال عقد الاتفاقيات الثنائية او المتعددة الاطراف والتي سوف يكون لها الاثر الايجابي في تنشيط الصادرات العراقية ورفع القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الاسواق المصدر اليها وكذلك العمل على تطوير السياسات التجارية الخارجية للعراق .
  - 6- فسح المجال امام القطاع الخاص لممارسة العمل الاقتصــــادي والعمل على زيادة اسهامه في عملية التنمية لما له من دور ريادي في تنويع الاقتصاد ، الامر الذي سينعكس في ارتفاع نسبة مساهمته في تكوين راس المال الثابت من الناتج المحلي الحقيقي والناتج المحلي غير النفطي وفي توفير الفرص الوظيفية وتقليل الاعتماد على العائدات النفطية .
- واخيرا فأن العراق اليوم يسير وبخطى حثيثة نحو اعادة هيكلة اقتصاده وان الدور الملقى على عاتق الحكومة العراقية كبير جدا وان الدولة القوية هي القادرة على خلق الاسواق القوية القادرة على تحقيق التنمية الشاملة ،وبالتالي فأن عملية انتقال العراق الى اقتصاد السوق يجب ان يكون بالتدرج وعلى مراحل وان يكون هنالك قطاع حكومي قوي يكون له دوره في توجيه السياسات المالية ،النقدية ،التجارية والاستثمارية الى جانب القطاع الخاص ومن خلال توفر البيئة المناسبة لاقتصاد السوق مستفيدين من تجارب الدول في هذا التحول وصولا الى تحقيق الاصلاح الاقتصادي الكامل .

## المصادر :

- د. مظهر محمد صالح ، بحث حول دور القطاع النفطي في التنمية الاقتصادية في العراق 2011 .
- د. عبد الرسول عبد جاسم ، - بحث نحو تقييم الاقتصاد العراقي (الحلول والمعالجات ) ، الجمعية العراقية للمكتبات والمعلومات ، المؤتمر العلمي العاشر ، كلية المنصور الجامعة ، تشرين الاول 2009
- د. آمال شلاش ، بحث حول عائدات النفط وتمويل التنمية ، الانترنت
- أحمد عبد الامير الانباري ، دراسة في التجربة الصينية للفترة من 1978 - 2005 ، الانترنت .
- محمد نبيل الشيمي ، التنمية الاقتصادية في الدول النامية ووسائل تمويلها ، الانترنت
- مجلة ابحاث عراقية ، العدد (3) ، السنة الاولى 2007
- المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة السادسة ، العدد 17 ، 2008
- خطة التنمية الوطنية 2010-2014 ، وزارة التخطيط
- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقرير مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق 2007-2010.
- BP Statistical Review of World Energy 2011